

جمعية أفاق للتنمية المجتمعية
مسجلة لدى المركز الوطني للتنمية القطاع غير الربحي برقم (٢١٣٨)
منطقة مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية
القوائم المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م

جمعية أفق للتنمية المجتمعية

مسجلة لدى المركز الوطني للتنمية القطاع غير الربحي برقم (٢١٣٨)
منطقة مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية

المحتويات

الصفحة

٢-١

تقرير المراجع المستقل

٣

قائمة المركز المالي

٤

قائمة الأنشطة

٥

قائمة التدفق النقدي

١١-٦

بيانات حول القوائم المالية

تقرير المراجعة المستقل

الموقرين

السادة / جمعية أفق للتنمية المجتمعية

جدة - المملكة العربية السعودية

التقرير عن مراجعة القوائم المالية

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية **جمعية أفق للتنمية المجتمعية** ("لجنة أهلية")، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م وقائمة الأنشطة وقائمة التدفق النقدي للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة في القوائم المالية، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

وفي رأينا فإن القوائم المالية المرفقة تعرض بعدل من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للجمعية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م وأداتها المالية وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى التي أعتمتها الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة طبقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية والصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين. ومسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم مسؤوليات المراجعة عن مراجعة القوائم المالية في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الجمعية طبقاً لقواعد سلوك وأداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعة القوائم المالية، كما إنزمنا أيضاً بمتطلبات سلوك وأداب المهنة الأخرى طبقاً لتلك القواعد. ونعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس رأينا.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها العادل. وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، وهي المسئولة عن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لتمكنها من إعداد قوائم مالية خالية من تحريف جوهري سواء بسبب غش أو خطأ. والمكلفين بالحكمة هم المسؤولون عن الإشراف على عملية التقرير المالي في اللجنة.

مسؤوليات مراجعة الحسابات عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية بكل خالية من أيه تحريف جوهري سواء بسبب غش أو خطأ وإصدار تقرير مراجعة الحسابات الذي يتضمن رأينا. والتأكد المعقول هو مستوى عالٌ من التأكيد، إلى أنه ليس ضماناً أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكتشف دائماً عن تحريف جوهري عندما يكون موجوداً. ويمكن أن تنشأ تحريفات جوهيرية عن غش أو خطأ، وتعد جوهيرية إذا كان يمكن بشكل معقول توقع أنها ستؤثر بمفردها أو في مجموعة على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس القوائم المالية.

تقرير المراجع المستقل

الموقرين

السادة / جمعية افاق للتنمية المجتمعية

جدة - المملكة العربية السعودية

وكلجزء من عملية المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نقوم بممارسة الحكم المهني والمحافظة على تطبيق مبدأ الشك المهني خلال المراجعة. بالإضافة إلى:

- تحديد وتقويم مخاطر وجود تحريفات جوهيرية في القوائم المالية، سواء كانت بسبب غش أو خطأ، وكذلك تصميم وتنفيذ إجراءات المراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا. وبعد خطر عدم إكتشاف أية مخاطر جوهيرية ناتجة عن غش أعلى من الخطأ الناتج عن خطأ، حيث أن الغش قد ينطوي على تواطؤ، تزوير، حذف متعمد، إفادات مضللة أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة للمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف، وليس بغرض إبداء رأي عن فعالية الرقابة الداخلية للجمعية.
- تقويم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
- استنتاج حول مدى ملائمة تطبيق الإدارة لمبدأ الاستثمارية في المحاسبة، وإستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها فيما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول مقدرة الجمعية على الاستثمارية وفقاً لمبدأ الاستثمارية. وإذا ما خلصنا إلى وجود عدم تأكيد جوهري، فإنه يتبعنا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، وإذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، فيتعين علينا تعديل رأينا. إن استنتاجاتنا تستند إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ إصدار تقريرنا. ومع ذلك، فإنه من الممكن أن تسبب أحداث أو ظروف مستقبلية في توقف الجمعية عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقويم العرض وهيكيل ومحفوظ القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت القوائم المالية تظهر المعاملات والأحداث الرئيسية بطريقة تحقق العرض العادل.

مكتب رامي الخضر - محاسبون ومحاجعون قانونيون

رامي خالد الخضر
ترخيص رقم (٤٢٩)

في ١٤ رمضان ١٤٤٤ هـ الموافق ٥٠ ابريل ٢٠٢٣ م
جدة - المملكة العربية السعودية



-٢-